Arabian Gulf Journal of Humanities and Social Studies

ISSN: 3080-4086

الإصدار السادس - العدد السابع عشر || تاريخ الإصدار 2026-08-20

نزع الترسانة النووية الاوكرانية بعد انهيار الاتحاد السوفييتي: الضمانات الامنية وتوسع الناتو (مقال نقد وتحليل)

The Dismantling of Ukraine's Nuclear Arsenal After the Collapse of the Soviet Union: Security Assurances and NATO Expansion (Criticism and analysis article)

م.د. احمد نعمه جوده عزيز

Lecturer.D. Ahmed Neamah Jouda Aziz

جامعة النهرين ـ كلية العلوم

DOI: https://doi.org/10.64355/agjhss61734

مجلة خليج العرب للدراسات الإنسانية والاجتماعية || هذه المقالة مفتوحة المصدر موزعة بموجب شروط وأحكام ترخيص مؤسسة المشاع الإبداعي(CC BY-NC-SA)

الملخص:
شكّل انهيار الاتحاد السوفيتي في كانون الأول/ديسمبر 1991 تحولًا جوهريًا في النظام الدولي، إذ لم يؤدِّ إلى نهاية الحرب الباردة فحسب، بل أفضى أيضًا إلى ظهور خمس عشرة دولة مستقلة وجدت نفسها أمام إرث عسكري واقتصادي وسياسي ضخم. وكانت أوكرانيا من أهم هذه الدول، ليس بسبب موقعها الجغرافي وثقلها السكاني والاقتصادي فحسب، وإنما بسبب وجود جزء كبير من الترسانة النووية الاستراتيجية السوفيتية على أراضيها ، فقد وجدت أوكرانيا عند استقلالها نحو 1900 رأس نووي استراتيجي، إلى جانب 176 صاروخًا باليستيًا عابرًا للقارات و44 قاذفة استراتيجية. ومن الناحية العددية جعلها ذلك تبدو ثالث أكبر قوة نووية في العالم. إلا أن هذه الصورة تحتاج إلى قدر من التدقيق؛ فالأسلحة كانت موروثة من المنظومة السوفيتية، ولم تكن أوكرانيا قد امتلكت آنذاك منظومة وطنية متكاملة ومستقلة للقيادة والسيطرة والصيانة والتشغيل.

ومع ذلك، كان وجود هذه الترسانة يمنح الدولة الأوكرانية الجديدة ورقة استراتيجية مهمة في مرحلة شديدة الحساسية. وكان عليها أن تختار بين محاولة الاحتفاظ بها وبناء قوة نووية وطنية، أو التخلي عنها والانضمام إلى نظام عدم الانتشار النووي مقابل ترتيبات أمنية واقتصادية وسياسية ، اختارت كييف الطريق الثاني، وانتهت المفاوضات إلى التخلص من الأسلحة النووية والانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها دولة غير نووية، مقابل الحصول على تأكيدات أمنية ومساعدات اقتصادية وتقنية.

وقد أعادت أحداث 2014 ثم الحرب الروسية الشاملة عام 2022 إحياء السؤال: هل أخطأت أوكرانيا عندما تخلت عن ترسانتها؟ وهل فعلت ذلك مقابل تعهد أمريكي شفوي بمنع الهجوم عليها أو إبقائها خارج حلف شمال الأطلسي؟

تبدو الإجابة أكثر تعقيدًا من هذه الرواية الشائعة. فالمسألة لم تكن صفقة بسيطة بين "السلاح النووي" و"الحياد"، وإنما تسوية دولية واسعة ارتبطت بمنع انتشار الأسلحة النووية وبإعادة ترتيب الأمن الأوروبي بعد الحرب الباردة.

الكلمات المفتاحية: أوكرانيا ، روسيا ، الولايات المتحدة الامريكية ، الحرب الروسية – الاوكرانية ، الترسانة النووية الاوكرانية ، مذكرة بودابست.

Abstract:

The collapse of the Soviet Union in December 1991 constituted a fundamental transformation in the international system. It not only brought the Cold War to an end but also resulted in the emergence of fifteen independent states that found themselves confronted with a substantial military, economic, and political legacy. Ukraine was among the most important of these states, not only because of its geographical location, population, and economic weight, but also because a significant portion of the Soviet strategic nuclear arsenal was stationed on its territory. Upon gaining independence, Ukraine inherited approximately 1,900 strategic nuclear warheads, in addition to 176 intercontinental ballistic missiles and 44 strategic bombers. Numerically, this appeared to make Ukraine the third-largest nuclear power in the world. However, this picture requires some qualification, as these weapons were inherited from the Soviet military system, and Ukraine did not, at that time, possess a fully independent national system of command and control, maintenance, and operation.

Nevertheless, the presence of this arsenal provided the newly established Ukrainian state with an important strategic asset at a highly sensitive stage. Ukraine therefore had to choose between attempting to retain the arsenal and developing an independent national nuclear force, or relinquishing it and joining the international nuclear non-proliferation regime in exchange for security, economic, and political arrangements. Kyiv ultimately chose the second path. Negotiations resulted in the elimination of the nuclear weapons and Ukraine's accession to the Treaty on the Non-Proliferation of nuclear weapons as a non-nuclear-weapon state, in return for receiving security assurances as well as economic and technical assistance.

The events of 2014, followed by Russia's full-scale invasion in 2022, revived the question of whether Ukraine had made a mistake by relinquishing its nuclear arsenal, and whether it had done so in exchange for a verbal American commitment to prevent an attack against it or to keep it outside the North Atlantic Treaty Organization (NATO) ?

The answer, however, appears to be more complex than this commonly circulated narrative suggests. The issue was not a simple bargain between "nuclear weapons" and "neutrality"; rather, it was a broader international settlement linked to preventing nuclear proliferation and restructuring European security in the post-Cold War era.

Keywords: Ukraine; Russia; United States of America; Russo-Ukrainian War; Ukrainian Nuclear Arsenal; Budapest Memorandum.

أولًا: أوكرانيا وإرث الترسانة النووية السوفيتية

كان حجم الأسلحة النووية الموجودة في أوكرانيا كبيرًا، لكنه لم يجعل منها تلقائيًا قوة نووية مستقلة. فقد كانت منظومات القيادة والسيطرة والاتصالات والصيانة جزءًا من بنية عسكرية سوفيتية سابقة، كما أن تشغيل قوة نووية استراتيجية يتطلب مؤسسات وخبرات وموارد مالية ضخمة . ولهذا كان أمام كييف خيار بالغ الصعوبة. فالحفاظ على الترسانة كان يتطلب تحويل إرث سوفيتي إلى قوة وطنية مستقلة، وهو أمر لم يكن مستحيلًا من الناحية التقنية، لكنه كان معقدًا ومكلفًا سياسيًا واقتصاديًا.

وكانت أوكرانيا في بداية استقلالها تعاني أزمة اقتصادية حادة ، وتحتاج إلى الاعتراف الدولي والمساعدات الخارجية، بينما كانت روسيا والولايات المتحدة على السواء ترفضان ظهور قوة نووية أوكرانية مستقلة. وبذلك لم يكن قرار التخلص من الترسانة نتيجة ضغط طرف واحد، وإنما جاء في إطار تلاقي مصالح دولية متعددة: الولايات المتحدة أرادت منع انتشار السلاح النووي، وروسيا أرادت الحفاظ على مركزها كالقوة النووية الأساسية التي ورثت الاتحاد السوفيتي، وأوكرانيا أرادت في المقابل الحصول على مكاسب اقتصادية وسياسية وأمنية.

ثانيًا: من بروتوكول لشبونة إلى الاتفاق الثلاثي

بدأ المسار الرسمي لنزع السلاح الأوكراني مع بروتوكول لشبونة عام 1992، الذي وضع الجمهوريات السوفيتية السابقة المعنية ضمن إطار عملية خفض الأسلحة النووية الاستراتيجية، وربط ذلك بانضمام أوكرانيا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها دولة غير نووية ، لكن أوكرانيا لم تكن مستعدة للتخلي عن السلاح دون مقابل. فقد أرادت الحصول على تعويضات عن المواد النووية، ومساعدات اقتصادية وتقنية، وتأكيدات تتعلق بأمنها وسيادتها .

وجاء الاتفاق الثلاثي الأمريكي ـ الروسي ـ الأوكراني في كانون الثاني/يناير 1994 ليشكل خطوة عملية نحو تنفيذ عملية نزع السلاح. فقد جرى الاتفاق على نقل الرؤوس النووية إلى روسيا لتفكيكها، مع توفير تعويضات لأوكرانيا ومساعدات أمريكية في مجال تفكيك الأسلحة وتأمين المواد النووية ، كما استفادت أوكرانيا من المساعدات المرتبطة ببرنامج نان ـ لوغار الأمريكي، ومن ترتيبات تتعلق بالطاقة والوقود النووي.

إذن، لم يكن ما حدث "تسليمًا مجانيًا" للترسانة، وإنما تسوية دولية متعددة الجوانب.

ومع ذلك، يبقى السؤال النقدي الأهم :**هل كان المقابل الأمني الذي حصلت عليه أوكرانيا متناسبًا مع القيمة الاستراتيجية لما تخلت عنه؟**

هنا تحديدًا تبدأ المشكلة الحقيقية.

ثالثًا: مذكرة بودابست ـــ تأكيدات أمنية وليست مظلة دفاع عسكري

في 5 كانون الأول/ديسمبر 1994 وقعت أوكرانيا وروسيا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة مذكرة بودابست ، اذ أكدت المذكرة احترام استقلال أوكرانيا وسيادتها وحدودها القائمة، والامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد سلامتها الإقليمية أو استقلالها السياسي ، كما تضمنت التزامات أخرى تتعلق بالإكراه الاقتصادي والتشاور في حال ظهور مشكلة تتصل بهذه الالتزامات.

لكن من الضروري هنا التمييز بين التأكيدات الأمنية والضمانات الدفاعية ، فمذكرة بودابست لم تكن معاهدة دفاع جماعي، ولم تنص على أن الولايات المتحدة أو بريطانيا ستدخلان الحرب دفاعًا عن أوكرانيا إذا تعرضت لهجوم. وكانت آلية المساعدة المحددة فيها أكثر ضيقًا، إذ ارتبطت بالسعي إلى تحرك مجلس الأمن الدولي في حالة وقوع عدوان أو تهديد بعدوان باستخدام الأسلحة النووية .

وهذه نقطة جوهرية في تقييم التجربة ، فأوكرانيا تخلت عن قدرة ردع مادية، لكنها لم تحصل في المقابل على مظلة عسكرية شبيهة بتلك التي يوفرها حلف الناتو لأعضائه.

ومن هنا فإن وصف مذكرة بودابست بأنها "ضمانة عسكرية" يؤدي إلى تضخيم ما نصت عليه الوثيقة فعلًا.

رابعًا: هل تخلت أوكرانيا عن السلاح النووي مقابل عدم الانضمام إلى الناتو؟

هذه هي النقطة الأكثر أهمية في تصحيح الرواية المتداولة ، اذ لا تتضمن مذكرة بودابست نصًا يمنع أوكرانيا من الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي، كما لا تتضمن الاتفاقات الأساسية الخاصة بنزع السلاح شرطًا يقضي ببقاء أوكرانيا خارج الحلف.

والأكثر أهمية أن الموقف الأمريكي المعلن في تشرين الثاني/نوفمبر 1994 لا ينسجم مع هذه الرواية ، فقد أعلنت الولايات المتحدة في ذلك الوقت أنها لا تريد استبعاد إمكانية عضوية أوكرانيا في الناتو مستقبلًا، وأن تحديد مستقبل العلاقة بين أوكرانيا والحلف ينبغي أن يرتبط بتطور الظروف الأمنية والسياسية في أوروبا.

وهذا يعني أن القول إن واشنطن وعدت أوكرانيا بأنها ستبقى خارج الناتو مقابل التخلي عن السلاح النووي لا ينسجم مع الموقف الأمريكي المعلن آنذاك . والأدق تاريخيًا هو القول إن أوكرانيا كانت في تلك المرحلة تتبع سياسة أقرب إلى عدم الانحياز والحياد، لكنها لم تتخلَّ عن حقها في إعادة تحديد توجهها الأمني في المستقبل.

خامسًا: «ليس شبرًا واحدًا شرقًا» ـــ ما الحقيقة؟

تُعد عبارة "ليس شبرًا واحدًا شرقًا" من أكثر العبارات إثارة للجدل في تاريخ العلاقات الروسية الغربية بعد الحرب الباردة . ففي شباط/فبراير 1990، أثناء المفاوضات حول توحيد ألمانيا، تحدث وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر مع الزعيم السوفيتي ميخائيل غورباتشوف حول مستقبل ألمانيا والنظام الأمني الأوروبي وقد تضمنت المحادثات تطمينات تتعلق بعدم امتداد الاختصاص العسكري للناتو شرقًا في سياق وضع ألمانيا بعد توحيدها.

لكن المشكلة تكمن في نقل هذه العبارة من سياقها إلى أوكرانيا ، ففي عام 1990 لم تكن أوكرانيا دولة مستقلة، ولم تكن المحادثات تتعلق بترسانتها النووية، كما لم تكن مذكرة بودابست موجودة أصلًا ، وكان موضوع المفاوضات الأساسي هو وضع ألمانيا والناتو والقوات العسكرية في الأراضي الألمانية الشرقية بعد التوحيد .

لذلك فإن تحويل عبارة "ليس شبرًا واحدًا شرقًا" إلى وعد أمريكي لأوكرانيا عام 1994 بعدم الانضمام إلى الناتو هو خلط تاريخي بين مرحلتين مختلفتين ، لكن هذا لا يعني أن التطمينات الغربية للاتحاد السوفيتي عام 1990 لا أهمية لها؛ فهي تساعد على تفسير جذور الخلاف الروسي اللاحق حول توسع الناتو.

والتمييز هنا مهم جدًا: وجود تطمينات غربية للاتحاد السوفيتي بشأن ترتيبات الناتو في سياق توحيد ألمانيا شيء، ووجود تعهد أمريكي لأوكرانيا بمنع عضويتها في الناتو شيء آخر تمامًا .

سادسًا: هل كان قرار نزع السلاح خطأً استراتيجيًا؟

إذا حكمنا على القرار من منظور عام 1994، فإن وصفه بأنه "خطأ فادح" سيكون تبسيطًا للتاريخ.

كانت أوكرانيا دولة حديثة الاستقلال، تعاني أزمات اقتصادية وسياسية عميقة، وكانت بحاجة إلى دعم الغرب وعلاقات مستقرة مع روسيا ، كما أن تحويل الترسانة السوفيتية إلى قوة نووية وطنية كان مشروعًا بالغ التعقيد، وقد يؤدي إلى مواجهة مباشرة مع روسيا والولايات المتحدة والدول الأوروبية.

ومن جهة أخرى، كان المجتمع الدولي كله تقريبًا يتجه إلى تقليص الأسلحة النووية ومنع انتشارها.

لذلك كان القرار الأوكراني مفهومًا ، لكن ما يمكن انتقاده هو طبيعة البديل الأمني . فأوكرانيا تخلت عن قدرة ردع مادية، بينما اعتمد أمنها في المقابل على التزامات سياسية لم تتضمن آلية دفاع عسكري جماعي . وهنا تظهر المفارقة التاريخية: لقد كان ثمن نزع السلاح واضحًا وقابلًا للقياس، بينما كان ثمن الالتزامات الأمنية أقل وضوحًا من الناحية التنفيذية.

سابعًا: هل كان امتلاك السلاح النووي سيمنع روسيا من غزو أوكرانيا؟

لا يمكن تقديم إجابة قطعية عن هذا السؤال . فوجود الأسلحة السوفيتية على الأراضي الأوكرانية عام 1991 لم يكن يعني أن كييف كانت قادرة تلقائيًا على استخدامها كقوة ردع مستقلة . فقد كان عليها إنشاء منظومة وطنية للقيادة والسيطرة، وتأمين الصيانة والتحديث، وتوفير الموارد البشرية والمالية اللازمة . وكان من الممكن أيضًا أن يؤدي الاحتفاظ بها إلى صدام مبكر مع روسيا والولايات المتحدة والدول الأوروبية.

لكن الجانب الآخر من المعادلة لا يمكن تجاهله . فلو نجحت أوكرانيا في بناء قوة نووية مستقلة وموثوقة، فمن المحتمل أن تصبح تكلفة أي هجوم عليها أكبر بكثير.

وهنا يجب أن نكون حذرين: لا يمكن إثبات أن امتلاك أوكرانيا للسلاح النووي كان سيمنع الحرب، لكن لا يمكن أيضًا استبعاد أن وجود قوة ردع نووية موثوقة كان سيغير حسابات موسكو . لذلك فإن الحكم التاريخي الأكثر توازنًا هو أن التخلي عن الترسانة لم يكن بالضرورة قرارًا غير عقلاني في 1994، لكن النظام الأمني الذي حل محلها أثبت لاحقًا أنه أضعف مما كان متوقعًا.

ثامنًا: 2014 و2022 وإعادة تقييم التجربة

أعادت أحداث عام 2014 فتح ملف مذكرة بودابست عندما ضمت روسيا شبه جزيرة القرم واندلع النزاع المسلح في شرق أوكرانيا ، ثم جاءت الحرب الروسية الشاملة عام 2022 لتجعل قضية الضمانات الأمنية الأوكرانية واحدة من أهم القضايا في النقاش الدولي حول عدم الانتشار النووي ، فقد أصبحت أوكرانيا نموذجًا للدولة التي تخلت عن ترسانة نووية موروثة مقابل تأكيدات أمنية، ثم وجدت نفسها لاحقًا أمام حرب واسعة . وهذا لا يعني أن مذكرة بودابست كانت السبب المباشر للحرب، ولا أن الاحتفاظ بالسلاح النووي كان سيضمن السلام.

لكن التجربة كشفت ضعفًا مهمًا في مفهوم "التأكيدات الأمنية " : التعهد السياسي لا يساوي بالضرورة قدرة ردع عسكرية. وهذه النتيجة تتجاوز أوكرانيا . فإذا اعتقدت دول أخرى أن التخلي عن قدراتها النووية لا يوفر لها بديلًا أمنيًا موثوقًا، فقد تصبح أكثر ترددًا في الانضمام إلى جهود نزع السلاح وعدم الانتشار.

ومن هذه الزاوية، تمثل التجربة الأوكرانية تحديًا مهمًا لمصداقية النظام الدولي الذي يسعى إلى منع انتشار الأسلحة النووية.

القراءة النقدية

يمكن تلخيص الموقف النقدي من القضية في ثلاث نقاط رئيسية.

أولًا : من غير الدقيق القول إن أوكرانيا تخلت عن السلاح النووي مقابل وعد أمريكي شفوي بعدم الانضمام إلى الناتو. فالوثائق والوقائع السياسية في تلك المرحلة لا تثبت وجود مثل هذه الصفقة.

ثانيًا : من غير الدقيق أيضًا وصف مذكرة بودابست بأنها ضمانة دفاع عسكري أمريكية لأوكرانيا. فقد كانت تأكيدات أمنية واحترامًا للسيادة والحدود والامتناع عن استخدام القوة، لكنها لم تنشئ التزامًا أمريكيًا بالدخول في حرب دفاعًا عن أوكرانيا.

ثالثًا : لا ينبغي الحكم على القرار الأوكراني بأثر رجعي فقط. ففي عام 1994 كان التخلص من الترسانة منطقيًا إلى حد كبير في ظل الظروف الاقتصادية والسياسية والدولية القائمة آنذاك. أما المشكلة التي كشفتها السنوات التالية فتمثلت في أن البديل الأمني الذي حصلت عليه أوكرانيا لم يكن بقوة الردع الذي تخلت عنه.

وهنا يمكن تحميل الأطراف المختلفة قدرًا من المسؤولية ، فالولايات المتحدة نجحت في تحقيق هدف عدم الانتشار، لكنها لم توفر لأوكرانيا ضمانة دفاعية جماعية ، وروسيا وافقت على احترام سيادة أوكرانيا وسلامة أراضيها، ثم أصبحت لاحقًا طرفًا في استخدام القوة ضدها ، أما أوكرانيا، فقد راهنت على استمرار بيئة أمنية أوروبية أكثر استقرارًا مما حدث بالفعل.

الخاتمة

إن قضية نزع الترسانة النووية الأوكرانية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي لا يمكن اختزالها في رواية تقول إن أوكرانيا "سلّمت النووي مقابل وعد أمريكي" فالواقع أكثر تعقيدًا.

لقد ورثت أوكرانيا ترسانة نووية استراتيجية ضخمة، لكنها لم تكن قوة نووية وطنية مكتملة. وبعد مفاوضات طويلة، وافقت على التخلص منها والانضمام إلى نظام عدم الانتشار النووي، مقابل تعويضات ومساعدات وتأكيدات أمنية . ولم يكن عدم الانضمام إلى الناتو شرطًا منصوصًا عليه في هذه التسوية، كما أن الولايات المتحدة لم تقدم لأوكرانيا ضمانة عسكرية شبيهة بالمادة الخامسة للناتو.

أما عبارة "ليس شبرًا واحدًا شرقًا"، فكان لها أساس في محادثات عام 1990، لكنها ارتبطت بمفاوضات توحيد ألمانيا وترتيبات الناتو في ألمانيا الشرقية، ولا يصح تحويلها إلى تعهد أمريكي مباشر لأوكرانيا عام 1994.

ومن ثم فإن المأخذ الحقيقي على تسوية 1994 لا يكمن في أنها أجبرت أوكرانيا على اختيار "النووي أو الناتو"، وإنما في أنها استبدلت قدرة ردع مادية بتأكيدات أمنية سياسية لم تكن مصحوبة بآلية دفاع جماعي ملزمة . وقد بدا هذا الترتيب معقولًا في ظروف نهاية الحرب الباردة، لكنه تعرض لاختبار قاسٍ بعد 2014، ثم بصورة أشد بعد 2022.

وعليه، فإن الدرس الأهم من التجربة الأوكرانية ليس أن امتلاك السلاح النووي هو الطريق الوحيد إلى الأمن، وإنما أن نزع السلاح يحتاج إلى بديل أمني موثوق وقابل للتنفيذ . فإذا كان المجتمع الدولي يريد من الدول التخلي عن أسلحة الردع، فعليه أن يقدم لها نظامًا أمنيًا تستطيع الوثوق به، لا مجرد تعهدات سياسية قد تصبح قيمتها رهينة بتغير موازين القوى.

وهنا تكمن المفارقة التاريخية الكبرى في التجربة الأوكرانية : لم يكن بالضرورة خطأ أن تتخلى أوكرانيا عن الترسانة النووية عام 1994؛ لكن اتضح لاحقًا أن الثقة باستقرار النظام الأمني الذي أحاط بهذا التخلي كانت أكثر هشاشة مما توقع صانعو القرار آنذاك.

المراجع والمصادر

أولًا: الوثائق والمصادر الأجنبية

Budjeryn, M. (2022). *Inheriting the bomb: Soviet collapse and nuclear disarmament of Ukraine*. Johns Hopkins University Press.

National Security Archive. (1990, February 9). *Record of conversation between Mikhail Gorbachev and James Baker*.

Pifer, S. (n.d.). *The Budapest Memorandum and its implications for Ukraine*. Brookings Institution.

Pifer, S. (n.d.). *The trilateral process: The United States, Ukraine, Russia and nuclear weapons*. Brookings Institution.

The White House. (1994a, November 22). *Joint summit statement by the presidents of the United States and Ukraine*.

The White House. (1994b, November 22). *Remarks by President Clinton and President Kuchma in press availability*.

Lisbon Protocol to the Treaty on the Reduction and Limitation of Strategic Offensive Arms. (1992, May 23).

Memorandum on security assurances in connection with Ukraine's accession to the Treaty on the Non-Proliferation of nuclear weapons. (1994, December 5).

Trilateral statement by the presidents of the United States, Russia, and Ukraine. (1994, January 14).

ثانيًا: المصادر العربية

مركز الإمارات للسياسات. (د.ت.) .*دراسات حول الأزمة الأوكرانية والعلاقات الروسية الغربية وتوسع حلف الناتو*.

مركز الجزيرة للدراسات. (د.ت.) .*دراسات حول أوكرانيا ونزع السلاح النووي ومذكرة بودابست*.

مركز دراسات الشرق الأوسط. (د.ت.) .*دراسات حول توسع حلف الناتو والعلاقات الروسية الغربية والأزمة الأوكرانية* .عمّان، الأردن.

مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام. (د.ت.) .*دراسات حول الأمن الأوروبي والأزمة الأوكرانية ومذكرة بودابست*.